مجتمع

كندا: عدد إصابات كورونا يتجاوز المليون

تجاوز عدد الإصابات بفيروس كورونا الجديد عتبة المليون في كندا، بحسب ما أفادت قنوات التلفزيون الكندي، في حين تواجه البلاد موجة ثالثة من الوباء أجبرت مقاطعات عدّة على تشديد القيود في الأيام الأخيرة. وتُضعف هذه الموجة، بالإضافة إلى انتشار متحوّرات في البلاد تُعَدّ أكثر عدوى، قدرة كندا على مواصلة حملة التحصين الوطنية. يُذكر أنّ كندا كانت في ديسمبر/ كانون الأول الماضي من بين الدول الأولى في العالم التي بدأت عمليات التحصين ضدّ كوفيد-19، لكنّ الحملة تباطأت منذ بداية عام 2021. (فرانس برس)

الجزائر: لإشراك المجتمع في محاربة الهجرة السرية

تحت عنوان «تحسيس جمعيات ومنظمات المجتمع المدني لمواجهة ظاهرة الحرقة في الجزائر»، عقدت ندوة وطنية في جامعة «أمحمد بوقرة» في الجزائر، شدّدت على ضرورة إشراك المجتمع المدني في مساعي الدولة الرامية إلى التصدي للمخاطر التي تترتب عن ظاهرة الهجرة السرية عبر البحر (الحرقة) على المجتمع والدولة ككل. ورأى المحاضرون أنّ الوقت قد حان من أجل إشراك جمعيات ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة ميدانياً في محاربة هذه الظاهرة السلبية من خلال طرق ووسائل مختلفة. (وكالة الأنباء الجزائرية)

عيد من دون ألوان

للعام الثاني على التوالي، احتفل ملايين المسيحيين حول العالم، أمس الأحد، بعيد الفصح بحسب التقويم الغربي، في ظلّ تدابير مشدّدة تهدف إلى احتواء جائحة كورونا، لا سيّما وسط موجة جديدة من الفيروس. ومرّة أخرى، اضطر كثيرون إلى ممارسة الطقوس الخاصة بعيد القيامة في منازلهم أو في تجمّعات محدودة جداً، بسبب قرارات الإغلاق التي فُرضت للحدّ من تفشّي العدوى، خصوصاً أنّ فعاليات العيد تأتي جماعيّة. ولأنّ فيروس كورونا الجديد ماضٍ بفرض قواعده على أهل المعمورة، فقد حلّ العيد باهتاً هذا العام كذلك، هو الذي لطالما تميّز بالألوان التي يصبغ بها المحتفلون البيض، وتلك التي تُستخدم في الزينة الخاصة بهذه المناسبة التي تُعَدّ رمزاً للفرح والرجاء والتغلّب على الموت. أمّا في البقاع التي لم تفرض إغلاقات، فلم يشعر الناس بالبهجة المعتادة، لا سيّما أنّ الكمامات أخفت الابتسامات. وفي الفاتيكان، حيث كان الإغلاق مشدداً كما الحال في كلّ أنحاء إيطاليا، رأى البابا فرنسيس الأوّل أنّه لا بدّ من تناول الوضع الوبائيّ الذي يؤرّق العالم في رسالته الخاصة بالعيد، فدعا إلى تشارك اللقاحات مع الدول الأكثر فقراً. كذلك، قال في سياق متصل إنّ «الجائحة ما زالت مستمرة، والأزمة الاجتماعية والاقتصادية ثقيلة جداً خصوصا على الأكثر فقراً، وعلى الرغم من ذلك فإنّ النزاعات المسلّحة لم تتوقّف والترسانات العسكرية تتعزز وهذا أمر مخزٍ».

(العربي الجديد)

(إيشارا س. كوديكارا/ فرانس برس)

كورونا يغير عادات العزاء في العراق

بغداد ـ **كرم سعدي**

في زمن كورونا، يعلن العراقيون عن وفياتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ويرفقون الإعلان باعتذار عن عدم إقامة العزاء، فيستقبلون التعزية عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي، وتطبيقات الاتصال، ليلجأ بعضهم مؤخراً إلى إقامة العزاء عبر إحدى المنصات، مثل تطبيق «زوم» إذ يعلنون عن موعد محدد لتقبل التعزية عبر الإنترنت.

وبينما يواصل كورونا تسجيل الإصابات والوفيات، ينصح زعماء قبائل، أتباعهم بعدم إقامة العزاء بل الاكتفاء بتقبل التعازي عبر الاتصالات الهاتفية ومواقع التواصل الاجتماعي، وفق ما يذكر الشيخ حسن عبد الله، وهو من شيوخ قبيلة المراسمة، واسعة الانتشار في العراق. يقول عبد الله لـ«العربي الجديد» إنّ «التخلي عن إحدى العادات الموروثة ومنها إقامة العزاء أمر شديد الصعوبة، لكنّ الخطر الذي عاشه العراقيون وما زالوا يعانون منه، أجبرهم على التخلي عن هذه العادة» لافتاً إلى أنّ «شيوخ القبائل ينصحون أتباعهم بعدم إقامة العزاء، لكن ما زال هناك من يرفضون ترك هذه العادة، فيقيمون العزاء، لكنّ هذا الفعل ينحصر داخل القرى. وهؤلاء أكثر التزاماً بالعادات ويعتبرون عدم تطبيقها معيباً». يشير عبد الله إلى أنّه يتزعم أكثر من 300 عائلة من قبيلته، مؤكداً أنّهم ملتزمون بما يصدره من توجيهات تخصّ سلامتهم، ويقول: «منذ انتشر كورونا في العراق توفي من أفراد قبيلتي المنضمين إلى الفرع الذي أتزعمه 23 شخصاً، منهم تسعة متأثرين بالفيروس، ولم يقم أيّ عزاء لأيّ من الوفيات وكان ذوو المتوفين يتلقون التعازي عبر مواقع التواصل». ومع استمرار زيادة الإصابات بالفيروس، اتخذت السلطات العراقية إجراءات صارمة غير مسبوقة، منها تحرير غرامات بحق من لا يلتزمون بالكمامات في الأماكن العامة، وفرض حظر تجول على السيارات، ومنع التجمعات والأعراس ومجالس العزاء. «نعتذر عن إقامة العزاء بسبب انتشار كورونا» عبارة باتت من الأكثر مشاهدة على يافطات وإعلانات العزاء التي تنتشر في الشوارع العامة ومواقع التواصل الاجتماعي. يقول محمد الحرباوي، وهو خطاط، إنّه اعتاد كتابة يافطات الوفيات بأشكال مختلفة، لكنّ هذه العبارة «باتت الأشهر بين ما يكتبه الخطاطون». يوضح لـ«العربي الجديد» أنّه يزاول هذه المهنة منذ ستة عشر عاماً، مشيراً إلى أنّه يخطّ يافطات الإعلانات المختلفة التي تعلّق في الشوارع ومنها يافطات العزاء التي تعلن عن وفاة أحدهم وموعد ومكان إقامة عزائه، مضيفاً: «أما الاعتذار عن إقامة العزاء، فهي إضافة غير مألوفة، لكنّها إضافة مؤلمة حين يطلب مني ذوو المتوفي كتابتها بينما يتألمون لمنع الأقارب والأصدقاء من المشاركة في مراسم عزاء شخص فقدوه بعد فترة طويلة من الصحبة والتعارف والمواقف العديدة التي عاشوها معاً».

لكنّ هذه الحال لن تدوم طويلاً، ولا بدّ من أن تنتهي، ويعود العراقيون لطقوسهم وتقاليدهم التي حرمهم منها فيروس كورونا، وفقاً لجميل عباس، الذي أقام خمسة مجالس عزاء لأقرب الناس إليه خلال عام واحد، وجميعهم خُطّ على يافطاتهم التي عُلّقت قرب داره: «نعتذر عن إقامة العزاء بسبب فيروس كورونا» وذُيّلت بعبارة: «نتقبل التعزية عبر مواقع التواصل». عباس وهو تاجر مواد كهربائية، يقول لـ«العربي الجديد» إنّ بإمكانه إقامة عزاء في حديقة منزله الواسعة، بعيداً عن قاعات المناسبات أو السرادقات، لكنّه يقول إنّ «صحة الآخرين أهم من إقامة العزاء». يضيف: «توفيت والدتي وشقيقتي بفيروس كورونا، وتوفي أخي بمرض عضال، وتوفي عمي وابن خالي بحادث مروري. جميع هذه الوفيات حصلت بين شهري يونيو/ حزيران وديسمبر/ كانون الأول الماضيين». يتابع: «فقدت أحبّ وأقرب الناس إليّ، لكنّي اكتفيت بإعلانات في الشوارع وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، واعتذرت عن إقامة العزاء، على الرغم من أنّ أقاربي طلبوا أن أقيم عزاء في حديقة منزلي التي تتسع لأكثر من 250 شخصاً، لكنّي رفضت كون صحة الآخرين مهمة، ويجب أن أكون أميناً على سلامتهم وإن كان هذا على حساب عاداتنا وتقاليدنا». يقول عباس إنّه أعلن عن تلقي العزاء عبر مواقع التواصل الاجتماعي: «وصلتني مئات مقاطع الفيديو والتسجيلات الصوتية فضلاً عن الاتصالات والرسائل النصية التي تعزي. هي أزمة ولا بدّ من أن تمضي بسلام في وقت ما وعلينا أن نلتزم قدر الإمكان بالحفاظ على حياتنا وحياة الآخرين».

حضور خجول

لا يعني تحوّل العزاء إلى «أونلاين» إعفاء آخرين من إقامته، إذ يرى كثيرون أنّهم يقعون في حرج كونهم يغادرون العادات والأعراف التي ورثوها، ولذلك يعمد بعضهم إلى إقامة عزاء مختصر في المنازل أو في الديوانيات الواسعة. لكنّها رغم ذلك، ليست تلك المجالس التي تشهد حضوراً كبيراً مثلما جرت العادة، إذ ثمّة من يرفض حضور عزاءات أقيمت في منازل حرصاً على حياتهم.

تحقيق

غداً، في السادس من إبريل، تزور رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين ورئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال تركيا للقاء الرئيس رجب طيب أردوغان، واتفاقية الهجرة مدرجة على جدول الأعمال

الاتحاد الأوروبي وتركيا

اتفاقية الهجرة مجرّد ورقة إعلان نوايا؟

شادي عاكوم

قبل نحو خمس سنوات، في الثامن عشر من مارس/ آذار من عام 2016، أبرم الاتحاد الأوروبي اتفاقية مع تركيا للحدّ من عدد المهاجرين الوافدين إليه من الجانب الشمالي الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وقد حقّقت دول الاتحاد بذلك هدفاً أساسياً لاستعادة السيطرة على تدفّق اللاجئين إلى أراضيها انطلاقاً من تركيا. ومنذ ذلك الحين تواجه هذه الاتفاقية انتقادات متكررة، لا سيّما من قبل منظمات عدّة، من بينها منظمة العفو الدولية التي وصفت الاتفاقية بأنّها «خطأ مثير للشفقة»، بفعل ما حلّ بطالبي اللجوء في المخيمات الأوروبية إذ تعثّر لمّ الشمل، بالإضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل «فرونتكس»، إلى جانب البطء في معالجة طلبات اللجوء.

وقد تعرّضت اتفاقية الهجرة، أو بالأحرى الصفقة الخاصة بالمهاجرين، إلى خلافات عدّة بين تركيا والاتحاد الأوروبي في خلال سنواتها الأخيرة. وأتى الصراع على اشدّه حول مليارات اليوروهات التي التزم الاتحاد الأوروبي بسدادها، لكنّها لم تُدفع في وقتها المحدد أو لم تُدفع كاملة بحسب ما اشتكى الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان. وقد عبّر الأخير كذلك عن امتعاضه من عدم وفاء الأوروبيين بالوعود الأخرى التي قدّمها الاتحاد لأنقرة، من بينها المطالبة بإعفاء المواطنين الأتراك من تأشيرات الدخول إلى دوله، الأمر الذي دفعه إلى ابتزاز تلك الدول عبر التهديد مراراً وتكراراً بإنهاء الصفقة وفتح الأبواب على مصاريعها لمن يريد اللجوء إلى أوروبا. وهذا ما يخشاه الأوروبيون لما يحمله من عواقب في غياب خطة واضحة للاتحاد، بالإضافة إلى الخلافات المستفحلة حول آلية توزيعهم بين دوله.

ويمكن القول هنا إنّ المشكلة الأبرز تكمن في أنّ أوروبا لم تبدأ بإصلاحات القانون المشترك الذي يهدف إلى تنظيم الهجرة إلى أراضيها على أساس دائم ومستدام. وفشلت مسوّدة الإصلاحات في المقام الأول بسبب مسألة إعادة التوزيع المحتملة للمهاجرين الوافدين، بين دوله، خصوصاً الشرقية منها. ولم تكن إعادة التوزيع الطوعي للمهاجرين المنصوص عليها في الاتفاقية بين الاتحاد الأوروبي وتركيا حتى الآن، أكثر من مجرّد إعلان نوايا، على الرغم من أنّ بيان الاتحاد الأوروبي وتركيا في مارس/ آذار من عام 2016 نصّ على أنّ طالبي اللجوء الذين يصلون إلى الجزر اليونانية سوف يعادون إلى تركيا، في حال لم يكونوا في حاجة إلى الحماية في الاتحاد الأوروبي. كذلك فإنّه بمجرّد انخفاض عدد الوافدين، سوف تعيد الدول الأعضاء في الاتحاد، على أساس طوعي، توطين أعداد كبيرة من المهاجرين مباشرة من تركيا في الدول الأوروبية، ما سوف يجنّبهم عبور البحر المحفوف بالمخاطر عدا عن العذابات على طريق البلقان. بالتالي، فإنّ جوهر الصفقة يقوم على استعادة تركيا أيّ مهاجر لا يستحقّ حقّ الحماية في دول الاتحاد الأوروبي، ويصل بطريقة غير نظامية إلى جزر بحر إيجة اليونانية. في المقابل، يستقبل الاتحاد الأوروبي وافداً آخر من تركيا في مقابل كلّ من رُفض طلبه، فيما يتلقى المهاجرون في تركيا دعماً من الاتحاد الأوروبي بقيمة ستّة مليارات يورو للرعاية. يُذكر أنّ عدد السوريين في تركيا يبلغ 3,6 ملايين شخص، والترجيحات تشير إلى أنّ مليونين منهم غير مسجّلين ويعملون بشكل غير قانوني.

وفي سياق متصل، ذكرت صحيفة "زود دويتشه تسايتونغ" الألمانية أنّ نحو 100 ألف مهاجر وصلوا عبر البحر الأبيض المتوسط في عام 2019، قبل جائحة كورونا، وهذا عدد قليل نسبياً. وتظهر الظروف البائسة للمهاجرين الذي حلّوا في الجزر اليونانية، أنّ السلطات هناك لم تستطع مواكبة معالجة طلبات اللجوء فيها، بالتالي، فإنّ الطعون القانونية لطالبي اللجوء عالقة في المحاكم. وبحسب ما أفادت إذاعة "دوتشلاند فونك"، فقد أعاد الاتحاد الأوروبي حتى مارس/ آذار 2021، نحو 2740 مهاجراً فقط إلى تركيا، فيما استقبلت دول الاتحاد نحو سبعة آلاف شخص، وهذا عدد أقلّ بكثير من توقعات المراهنين على الاتفاقية.

بؤس في مخيمات اليونان

ويبقى ما تضمّنته اتفاقية الهجرة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا حبراً على ورق، وسط ضياع أوروبي كامل في التعاطي مع الأزمة وتدفق المهاجرين إلى دول الاتحاد، على الرغم من أنّ جائحة كورونا قدّمت خدمة إلى الأوروبيين، إذ انخفضت أعداد الواصلين بشكل كبير، فيما برزت نقاط ساخنة أخرى كجزر الكناري (في المحيط الأطلسي، تابعة لإسبانيا) لمهاجرين من دول المغرب العربي، وغرب أفريقيا، وجنوب الصحراء. ومع بقاء نحو 14 ألفاً من المهاجرين في الجزر اليونانية، تحديداً في مخيمات غير إنسانية تتسع أساساً لنحو ستة آلاف شخص فقط، يرى الباحث في الشأن السياسي والاجتماعي ماكسيمليان بيشل في تحليل أعدّه بناءً على طلب منظمة "مديكو إنترناشونال" المتخصصة بحقوق الإنسان، أنّ اكتظاظ المخيمات في اليونان يأتي نتيجة لسياسات الهجرة على مدى 30 عاماً. ويؤكد أنّ وضع القاطنين في جزيرة موريا كارثة إنسانية، ويخفي حقيقة ارتباط الأمر بقرارات وحسابات سياسية. أمّا رفاييل شيلهاب من منظمة "أوكسفام"، فيقول إنّ الاتحاد الأوروبي مسؤول عن هذه الأزمة الإنسانية المأساوية. يُذكر أنّه مع ازمة كورونا العالمية، علقت تركيا عمليات إعادة قبول المهاجرين وأوقف الاتحاد الأوروبي عملية النقل.

وفي هذا الإطار، تفيد الباحثة المشاركة في مجلس خبراء الاندماج والهجرة، كارولين بوب، في تقرير نشرته أخيراً، بأنّ نظام استقبال المهاجرين في الجزر اليونانية الذي اعتُمد قبل خمس سنوات بموجب الاتفاقية ما بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، "معطّل إلى حدّ كبير"، وهو يأتي كنقطة ساخنة لإبقاء أولئك الذين يسعون إلى الحماية في مكان واحد، علماً أنّه لا اتفاق على أيّ آلية ملزمة للتخفيف من الاكتظاظ في هذه الأماكن، فيما يعيش الناس في تلك المخيمات وسط ظروف سيئة منذ سنوات. وتذكر بوب أنّه وبخلاف الاتفاقية المبرمة في عام 2016، لا إجراءات سريعة في ما يتعلق بمعالجة موضوع الهجرة، فيما يعاني النظام اليوناني في هذا المجال من نقص في الموظفين وعدم كفاءة، في حين يعيش المهاجرون طالبو اللجوء في ظروف صحية وطبية سيئة، ولا يتمتعون بالحماية الكافية من البرد والظروف المناخية السيئة في الشتاء. وبالنسبة إلى بوب، فإنّ الوضع في الجزر اليونانية يستدعي طرح أسئلة جوهرية، منها ما تمّت مناقشته في سياق إصلاح قانون الهجرة الأوروبي والذي يطرح مشكلات مماثلة، من قبيل انتقال ضغط المهاجرين منذ نهاية العام الماضي إلى جزر الكناري والخطر الذي يكمن في زيادة العبء. وتشدد على وجوب الاستفادة من الانخفاض الحالي في عدد الوافدين إلى الجزر اليونانية لزيادة قدرات الاستقبال وخلق فرص للإغاثة والحماية، ففي حال زاد تدفق المهاجرين مرة أخرى إلى الجزر من دون أيّ إجراءات عملية حالياً، فإنّ المشكلات المعروفة سوف تزداد سوءاً.

وفي مجال ذي صلة، تراجعت مثلاً عمليات لمّ شمل أسر طالبي اللجوء في ألمانيا، على الرغم من أنّها كانت أكثر الدول الأوروبية احتضاناً للمهاجرين، ومعظمهم من السوريين الهاربين من الحرب الأهلية في بلادهم، خصوصاً أولئك الذين يتمتعون بحق الحماية الثانوية فقط بفعل العقبات القانونية والبيروقراطية الموجودة، على الرغم من أنّ البرلمان الاتحادي (بوندستاغ) حدد إمكانية وصول ألف شخص شهرياً ابتداءً من أغسطس/ آب 2018. والجدير ذكره أنّ كثيرين من طالبي اللجوء القصّر فقدوا حقهم في الاستفادة من لمّ شمل عائلاتهم، بعدما عُلّق ذلك بالنسبة إلى حاملي هذا النوع من الإقامات ما بين عامَي 2016 و2018.

هذه حدودهم اليوم (أريس ميسينيس/ فرانس برس)

100,000

مهاجر تقريباً، وصلوا إلى دول الاتحاد الأوروبي، عبر البحر الأبيض المتوسط، في عام 2019، قبل جائحة كورونا

رفض للاتفاقية وللسياسة الهجرة الأوروبية

مراراً، خُرقت قيم الاتحاد الأوروبي المتعلقة بحقوق الإنسان وحقّ اللجوء، ووصل الأمر إلى حدّ ارتكاب وكالة «فرونتكس» البلطجة. وقد أظهرت تسجيلات فيديو نشرتها شبكات إعلامية أوروبية، أنّ مهاجرين طُردوا في بحر إيجة بدلاً من إنقاذهم. ويأتي ذلك وسط انتقادات واضحة من قبل منظمات إغاثة وحقوق إنسان، من بينها منظمات «العفو الدولية» و«أوكسفام» و«كاريتاس» التي نادت بتغيير جذري في مسار سياسة الهجرة الأوروبية، بعدما بات واضحاً أنّ السياسة الانعزالية للاتحاد فشلت مع ما تسبّبت فيه من مآسٍ وظروف معيشية كارثية في مراكز الاستقبال، بالإضافة إلى عمليات الإعادة غير القانونية عند الحدود الخارجية والإجراءات البطيئة لطالبي الحماية.

وفي سياق متصل، وفق صحيفة "دي تسايت" الألمانية، حذّرت منظمة "أطباء بلا حدود" من أنّ تقليص عدد سكان المخيمات لا ينبغي أن يكون الهدف وحده، بعدما دأت وزارة الهجرة اليونانية في خلال السنوات الماضية عن قصد في طرد أكثر من 11 ألف مهاجر، طالب لجوء، من اليونان لينتهي الأمر بتشرّد آلاف منهم، بمن في ذلك ضحايا العنف الجنسي والتعذيب وسوء المعاملة وكبار السنّ والمصابون بأمراض مزمنة مع فقدان الرعاية الطبية.

وقد برز موقف لحزب الخضر الألماني في هذا المجال، إذ نقلت صحيفة "أوغسبورغ الغمايينه" الألمانية عن نائبة رئيس البوندستاغ عن الحزب، كلوديا روث، قولها إنّ الوقت حان وبشكل عاجل لإنهاء الاتفاقية التي تتعارض أساساً مع قانون الهجرة. وهذه الصفقة جاءت بعد رفض دول الاتحاد التوصل إلى سياسة تضامن مشتركة حول المهاجرين، وبالتالي الوفاء بمسؤولياتهم الإنسانية عن الحماية، ما جعلهم عرضة للابتزاز من قبل أردوغان. وشدّدت على أنّه يتوجّب على برلين بذل جهد موثوق

> وصفت منظمة العفو الدولية اتفاقية الهجرة بأنّها خطأ مثير للشفقة

> نحو 14 ألف مهاجر يعيشون في مخيمات غير إنسانية بالجزر اليونانية

وحثيث للعمل من أجل حلّ أوروبي يقوم على ركيزتَين: الامتثال للحقّ الأساسي في الهجرة واللجوء ومنح الحماية والتضامن الضروريَين بين الدول الأعضاء.

في المقابل، ثمّة من يرى أنّ الاتفاقية أثبتت جدواها، حتى لو احتجّت عليها منظمات إنسانية وحقوقية، إذ ما الفائدة في حال وقعت المجتمعات الأوروبية ونتيجة الهجرة الجماعية في قبضة المتطرفين؟ وفي السياق، تشير صحيفة "دي فيلت" الألمانية إلى أنّ الحكومة الاتحادية في برلين ترى أنّ الاتفاقية نجحت، وتنقل عن المتحدثة باسمها أولريكه ديمر أنّ الجانبَين التركي والأوروبي تمسكا بالاتفاقية ونفذاها معاً، وهذا ما ساهم في تقليص أعداد الواصلين إلى اليونان بالطرق غير القانونية بشكل كبير، الأمر الذي انسحب كذلك على تراجع أعداد الغرقى في بحر إيجة. وفي تصريح مماثل، قال رئيس كتلة الاتحاد المسيحي في البرلمان الأوروبي، مانفريد فبير، في حديث مع مجموعة «فونكه» الإعلامية، إنّ السيطرة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي تشكّل مطلباً أساسياً لسياسة الهجرة.

النص الكامل
على الموقع الإلكتروني

لقاحات كورونا تقلق ليبيا

لا تبدو قرارات الحكومة الليبية الجديدة، مع الإعلان عن قرب وصول أولى دفعات لقاح «أوكسفورد-أسترازينيكا» مريحة لجميع المواطنين، في ظلّ غياب الخطط البديلة

طرابلس ـ **العربي الجديد**

بينما كانت ليبيا تنتظر لقاح «أوكسفورد-أسترازينيكا» المضاد لكوفيد-19 لتبدأ حملة التحصين الوطنية، أعلنت وزارة الصحة، أمس الأحد، استلامها أكثر من 100 ألف جرعة من لقاح «سبوتنيك-في» من خارج مبادرة «كوفاكس». وكانت الحكومة الجديدة في ليبيا قد شدّدت في تصريحاتها على إيلاء ملف كورونا الأولوية في المرحلة الانتقالية الحالية. واستبقت ذيلها الثقة من مجلس النواب (البرلمان) لتُصدر قرارات عدة، من بينها حلّ اللجان المشكلة من الحكومة السابقة لمكافحة تفشي الوباء في البلاد.

وشملت قرارات الحكومة حلّ اللجنة العلمية الاستشارية (تابعة للجنة العليا لمكافحة الوباء التابعة بدورها لحكومة الوفاق الوطني)، ولجنة توفير لقاح فيروس كورونا، واللجنة الاستثنائية للمشتريات الخاصة لمواجهة الجائحة التابعة للجنة العليا، في إطار إعادة النظر في كيفية مكافحة الوباء والحدّ من الفساد. وبعد عرض تشكيلته الحكومية على مجلس النواب، وقبل المصادقة عليها، أصدر رئيس الحكومة عبد الحميد دبيبة، أول قراراته لإعادة النظر في اللجان الفرعية التابعة للجنة العليا لمكافحة الوباء، عازياً السبب إلى فشل اللجان بالتعامل مع الجائحة في ظل «غياب نتائج ملموسة على الأرض». وبحسب المكتب الإعلامي للحكومة، فقد أكد دبيبة أنّ إدارة أزمة الجائحة بهذه الطريقة «لن تكون مقبولة بعد اليوم»، من دون أن يعلن عن خطته الجديدة في هذا الإطار.

من جهته، يقول رئيس المركز الوطني لمكافحة الأمراض، بدر الدين النجار، إنّه خلال الأيام القليلة المقبلة، سوف يصل لقاح «أوكسفورد-أسترازينيكا» على دفعات، مشيراً إلى أنّ الدفعة الأولى هي عبارة عن 65 ألف جرعة، وذلك في إطار مبادرة «كوفاكس» للقاحات المدعومة من الأمم المتحدة، لافتاً إلى أنّ الكمية المنتظرة هي 340 ألف جرعة. يضيف: «ستتولى بعض المنظمات الدولية نقل الكمية كلها على دفعات» موضحاً أنّ السلطات الجديدة تعوّل على العقود التي أبرمت مع شركات كبيرة لاستيراد نحو ثلاثة ملايين جرعة من اللقاحات، إذ إنّ الـ340 ألف جرعة غير كافية في ظلّ تفشي الفيروس في البلاد.

هذه القرارات لم تُزل مخاوف الطبيب الليبي والعضو في فرق الرصد والتقصّي لمكافحة كورونا، رمزي أبو ستة، الذي يخشى تأخر وصول الجرعات. ويقول لـ «العربي الجديد»: «ما من معلومات حتى الآن عن شكل اللجنة الجديدة الموحدة. أما كمية الجرعات المعلن عنها فلا علاقة لها بالعقود الرسمية التي أبرمتها الحكومة السابقة، كونها تأتي ضمن مبادرة كوفاكس». ويسأل عن مدى فعالية الدفعة الأولى على الأرض، خصوصاً أنّها ستستهدف شريحة الأطباء والمرضى في مراكز العزل، ولم تعلن الحكومة عن مصير العقود المبرمة. وكان رئيس اللجنة العليا لمكافحة وباء كورونا المنحلة، خليفة البكوش، قد أعلن نهاية يناير/ كانون الثاني الماضي، عن إبرام سلطة حكومة الوفاق الوطني عقوداً مع أربع شركات عالمية لاستيراد 12 مليون جرعة من اللقاحات، مؤكداً أنّ أولى دفعاتها ستصل خلال مارس/ آذار الماضي، وهو ما لم يحصل.

وفي ما يتعلق بقرب وصول أولى دفعات لقاح «أوكسفورد-أسترازينيكا» بلفت أبو ستة إلى أنّه في ظلّ الجدال القائم حول جلطات رُبطت بتلقّي هذا اللقاح، لا بدّ من السؤال: «في حال طلبت منظمة الصحة العالمية من الدول التوقف عن استخدامه، فما البديل لدينا في ليبيا؟».

من جهتهم، يقول مسؤولون في وزارة الصحة إنّ الحكومة الجديدة ستسعى إلى استيراد لقاح «سينوفارم» الصيني. لكنّ الناشط خميس الرابطي يوضح أنّ المواطنين اعتادوا مثل هذه التصريحات «المسكّنة لهواجسهم». يضيف في حديث إلى «العربي الجديد» أنّ المعنيين يتحدثون عن قرب وصول الدفعة الأولى من أوكسفورد-أسترازينيكا من دون أيّ إشارة إلى تأمين جرعات كافية لجميع المواطنين. ويحذر من أن تقع الحكومة الجديدة فريسة الفساد في هذا القطاع على الرغم مما اتخذته من قرارات وأعلنته من تصريحات، إذ إنّ «غالبية المسؤولين الجدد في قطاع الصحة لا خبرة لديهم أو دراية بمشاكل القطاع». ويطالب الرابطي بإجراء إصلاحات سريعة في القطاع الصحي، معلقاً: «الخطر الحقيقي الآن يتمثل في تفشي الفيروس، وتفذر نسبة المصابين بكورونا في مدن غرب ليبيا وحدها بنحو 20 في المائة من بين من يخضعون للفحوص يومياً». كذلك، يلفت إلى نقص كبير في الكوادر الطبية والأوكسجين. يتابع: «النسخ المتحورة الجديدة، وأخطرها الجنوب أفريقية، زادت من نسبة الوفيات في البلاد. ويتوجب على الحكومة أن تستعين بكوادر طبية من ذوي الخبرة من الخارج» محذراً من كيفية توزيع اللقاحات من دون خطة واضحة ومعلنة لتأمين وصولها إلى شرائح المجتمع كافة، في ظلّ المحسوبيات والوساطات.

دبيبة خلال مؤتمر وطني حول كورونا (محمود تركية/ فرانس برس)

ترتفع أعداد الإصابات بكورونا في ليبيا (مجاهد إيديمير/ الأناضول)

العنف الأسري يرافق يوميات مصريات

يمكن القول إنّ العنف الاسري بات جزءاً من يوميات العديد من المصريات. والمشكلة أنّ قلة هنّ اللواتي يتقدمن بشكاوى ضد المعنّف، الذي يكون الزوج في أحيان كثيرة. يبقى الأمل في إقرار مشروع قانون يشدد العقوبات على المعتدين

تحذيرات من زيادة العنف بحق النساء (Getty)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يُناقش البرلمان المصري، في الأيام المقبلة، مشروع القانون الذي تقدمت به عضو لجنة الثقافة والإعلام والآثار في مجلس النواب (البرلمان)، النائب، أمل سلامة، القاضي بتشديد العقوبات بحق الزوج في حال اعتدائه على زوجته، وذلك بحبسه مدة لا تزيد على 5 سنوات.

في هذا الإطار، يقول الخبير في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، سيد إمام، إنّ جرائم العنف الأسري مستمرة بصورة يومية، مضيفاً أنّ الآف النساء يتعرضن للعنف في البيوت يومياً. ويشدد على ضرورة تكاتف الجميع، وعلى رأسهم الجهات المسؤولة، لبحث أسباب ازدياد الجرائم، والعمل على إيجاد الحلول بسرعة، موضحاً أنّ ما يُعلن ليس إلا نسبة ضئيلة مما هو موجود فعلاً داخل الأسر، ما سيؤثر بوحدة العائلة والمجتمع. يتابع إمام قائلاً إنّ العديد من حالات العنف الأسري كانت سبباً في تفكك الأسرة، وبالتالي ارتفاع نسبة أطفال الشوارع. على هذا الصعيد، تحذر أستاذة علم الاجتماع، في جامعة «عين شمس»، سامية خضر، من زيادة العنف الأسري ضد المرأة، سواء من قبل الزوج أو الأخ، بالإضافة إلى التحرش الجنسي في الشوارع، مطالبة بضرورة تقديم العلاج النفسي للنساء والعائلات المتضررة. وتشدد على أنّ النساء اللواتي تعرضن للضرب والإهانة من قبل الشريك، هنّ عرضة لأمراض جسدية ونفسية خطيرة، ولاضطرابات في أثناء النوم.

العنف بالأرقام

وكانت رئيسة المركز المصري لحقوق المرأة، المحامية نهاد أبو القمصان، قد أعلنت العام الماضي أنّ نحو 5 ملايين و600 ألف امرأة يتعرضن للعنف على يد الزوج أو الخطيب سنوياً، في وقت يُصاب فيه مليونان و400 ألف امرأة بنوع واحد أو أكثر من الإصابات

> نحو 5 ملايين و600 ألف امرأة يتعرضن للعنف على يد الزوج أو الخطيب سنوياً

> لم يتجاوز عدد النساء اللواتي يبلغن الشرطة بتعرضهن للعنف 75 ألفاً

الشرطة بتعرضهن للعنف 75 ألف امرأة، داعية إلى ضرورة النظر في الشكاوى التي ترفعها المرأة أمام النيابة العامة. وإن كانت إصابة المرأة بالغة، يجب إجراء تحقيقات في المستشفيات. وطالبت بسرعة إصدار قانون العنف الأسري، على أن يضمن آليات لحماية النساء المعنفات وفرض عقوبات بحق الجناة وتحقيق العدالة.

حوادث سابقة

أخيراً، تعرضت إسراء عماد، وهي من محافظة الإسكندرية، لاعتداء وحشي من قبل زوجها، الذي عمد إلى تشويه وجهها بآلة حادة بسبب خلافات بينهما. هذه القضية أثارت الرأي العام في مصر، وتداول القصة ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي. وفي منطقة الحرية في محافظة بورسعيد، لقيت امرأة مصرعها على يد طليقها، بعدما طعنها في الصدر والرقبة. وكانت الأجهزة الأمنية في بورسعيد قد تلقت بلاغاً بوفاة إسراء إبراهيم (26 عاماً)، متأثرة بإصابتها بجرح في الرقبة وطعنات في الصدر. وبعد الاطلاع على الكاميرات التي كانت موجودة في المكان، تبيّن أنّ القاتل طليقها، الذي عمد إلى قتلها بعدما علم بخطبتها من شخص آخر، وقد رفضت العودة إليه. وبعد إلقاء القبض عليه، اعترف بقتلها بسلاح أبيض، مؤكداً أنّه استغل كبر سنّ والديها وطرق باب منزلها في وقت متأخر من الليل. وعندما فتحت الضحية الباب، كتم أنفاسها وطعنها بالـ«مطوة» (سكين صغير ذات نصل، قابلة للطيّ) حتى فارقت الحياة، وفرّ هارباً من موقع الجريمة. وطالبت أسرة الفقيدة بتحقيق العدالة وإعدام القاتل. وأشارت التحقيقات إلى أنّ الزوج اعتاد ضرب زوجته، وقد باع أثاث شقته لشراء المواد المخدرة. ووصل به الأمر إلى حد بيع شقة الزوجية، مع الإشارة إلى أنّ لديهما ابناً في الصف الثاني الإعدادي. وفي محافظة مطروح، شمال غرب القاهرة، أصيبت أمل السيد نصير، وهي تلميذة في الصف الأول الثانوي، بإصابات بالغة، بعدما اعتدى عليها شاب بساطور، ما أدى إلى إصابتها بيدها وأعلى عينها، بعدما رفضت أسرتها أن يقترن الشاب بها، لكونها تلميذة. ونشر ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي صور الفتاة، بشكل واسع، وقد ألقي القبض على المشتبه فيه، وأحيل على النيابة العامة التي أمرت بسجنه. وخلال مارس/ آذار الماضي، قتل زوج (32 عاماً) زوجته (30 عاماً)، وهي ربة منزل، في مدينة شبرا الخيمة في محافظة القليوبية، بعدما انهال عليها بالضرب على رأسها بـ«وابور الجاز» (موقد صغير يعمل على الكيروسين) بعد مشادة كلامية نشبت بينهما، ما أدى إلى إصابتها بكسر في جمجمتها. وكشف جيران المجني عليها أنّ الزوجة كانت تتعرض للضرب، وقد تدخلوا لإنقاذها من بين يديه مرات عدة، وتبين أيضاً أن لديهما أربعة أطفال، وأنّها كانت حاملاً في شهرها السابع، وتوفي الجنين في أحشائها بعد وفاتها.